The French commercial movement in the state of Aleppo in the Eighteenth century

Dr. Rabie Othman*

(Received 2 / 10 / 2022. Accepted 15 / 11 / 2022)

□ ABSTRACT □

The research deals with the French commercial movement in the stste of Aleppo in the eighteenth century , reviewing the commercial activity of the French community that settled in the city of Aleppo a long time ago and was active in the commercial fields. There are many French merchants who resided in the city of Aleppo and worked in trade between the city of Aleppo and Europe and they benefited from they city`s location and commercial importance one the international trade routes between East and West . This is what helped them to export the various oriental products in Aleppo to Europe , given the great strategic and commercial importance of Aleppo, taking advantage of its important commercial location , which made it acommercial center frequented by trade convoys coming from China and India and Persia , Iraq and Arabian Peninsula . In Aleppo and its market, many oriental products and goods were exported to Europe , and to in came the manufactured goods in Europe , which were marketed to various regions in the East . Thanks to this trade movement, Aleppo became one of the most important economic centers in the Ottoman Sultanate .

Keywords : Aleppo , France , Ottoman Empire , Trade , French merchants

* **Assistant Professor, History department, Faculty of Art, Tishreen University, Lattakia, Rabieo601@gmail.com**

الحركة التجارية الفرنسية في ولاية حلب في القرن الثامن عشر

د. ربيع عثمان*

(تاريخ الإيداع 2 / 10 / 2022. قبل للنشر في 15 / 11 / 2022)

□ ملخّص □

يتناول البحث الحركة التجارية الفرنسية في ولاية حلب في القرن الثامن عشر ، مستعرضاً النشاط التجاري للجالية الفرنسية التي استقرت في مدينة حلب منذ زمن بعيد ونشطت في الميادين التجارية ، فهناك الكثير من التجار الفرنسيين الذين أقاموا في مدينة حلب وعملوا في التجارة ما بين مدينة حلب وأوروبا ، واستفادوا من موقع المدينة وأهميتها التجارية على طرق التجارة الدولية ما بين الشرق والغرب . وهذا ما ساعدهم على تصدير مختلف المنتجات الشرقية الموجودة في مدينة حلب إلى أوروبا ، نظراً لما شغلته حلب من أهمية إستراتيجية وتجارية كبيرة مستفيدة من موقعها التجاري الهام الذي جعلها مركزاً تجارياً تؤمه القوافل التجارية القادمة من الصين والهند وبلاد فارس والعراق والجزيرة العربية ، ففي حلب وأسواقها كان يصدر الكثير من المنتجات والبضائع الشرقية إلى أوروبا ، وإليها كانت تأتي السلع المصنعة في أوروبا ، والتي كان يتم تسويقها إلى مختلف المناطق في الشرق ، فأصبحت حلب بفضل هذه الحركة التجارية أحد أهم المراكز الاقتصادية في السلطنة العثمانية .

الكلمات المفتاحية : حلب ، فرنسا ، السلطنة العثمانية ، التجارة ، الرعايا الفرنسيون

* **مدرس ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية ، Rabieo601@gmail.com**

مقدمه

ساهم التجار الأوروبيون ، وعلى رأسهم الفرنسيين الذين استقروا في المدن التجارية الكبرى في بلاد الشام مساهمة كبيرة في نشاطها التجاري من خلال قيامهم بدور الوسيط التجاري ما بين الشرق والغرب ، فقد ساهموا في نقل البضائع والمنتجات ما بين الشرق والغرب ، بإعادة تصدير المنتجات الشرقية التي ترد إلى الأسواق الشامية من مختلف المناطق الممتدة إلى الصين والهند وبلاد فارس والعراق الأناضول وشبه الجزيرة العربية . كما تولوا مهمة استيراد مختلف البضائع الأوروبية ، ليتم من خلال تلك الأسواق إعادة تصديرها إلى مختلف الأسواق الشرقية ، فمن خلال هذه العملية التبادلية ساهم التجار الأوروبيون إلى جانب التجار الشرقيين في نقل البضائع ما بين الشرق والغرب . فكانت أسواق مدينة حلب وغيرها من المراكز التجارية الكبرى في السلطنة العثمانية المكان الذي يتم فيه ذلك النشاط التجاري الكبير ما بين الشرق والغرب الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من التجار الأوروبيين للإقامة في تلك المدن التجارية ، وعلى رأسها حلب التي أقام فيها عدد كبير من التجار الأوروبيين بمختلف جنسياتهم من البنادقة والهولنديين والفرنسيين والإنكليز وغيرهم من مختلف البلدان الأوروبية ، التي تمكنت من توقيع معاهدات واتفاقيات مع السلطنة العثمانية أتاحت لرعاياها بموجب تلك الاتفاقيات حرية الحركة والتجارة في جميع أنحاء السلطنة العثمانية .

أهمية البحث وأهدافه

يهدف البحث إلى التعريف بأهمية ولاية حلب في التجارة الدولية في القرن الثامن عشر ، والأسباب التي دفعت بالتجار الفرنسيين للاستقرار في مدينة حلب ، وتفضيلها على باقي المدن الكبرى الأخرى في السلطنة العثمانية وعلى رأسها العاصمة استانبول . كما يهدف البحث إلى استعراض النشاط التجاري للجالية الفرنسية التي استقرت في مدينة حلب ، والتعريف بالهيئات المسؤولة عن رعاية وحماية الرعايا الفرنسيين المقيمين في هذه الولاية ، وعرض أهم السلع والمواد التي جذبت التجار الفرنسيين وقاموا بتصديرها واستيرادها عبر مدينة حلب إلى أوروبا والشرق .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج العلمي التاريخي القائم على الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي ، سواء ما يتعلّق بالمعرفة التاريخية المنظمة القائمة على التوثيق والمعالجة الموضوعية المستندة إلى النقد والتحليل ، أو فيما يتعلق بالصياغة والتركيب التاريخي الصحيح ، دون إهمال الجانب الوصفي في دراسة الحركة التجارية الفرنسية في ولاية حلب في القرن الثامن عشر بالاعتماد على الوثائق والمصادر والمراجع التي تتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية للولاية حلب والنشاط التجاري الفرنسي في الولاية في القرن الثامن عشر ، مع إخضاع تلك الوثائق والمصادر والمراجع للنقد والتدقيق للتأكد من صحتها ومدى مصداقيتها .

أولاً. النشاط التجاري الفرنسي في ولاية حلب قبيل القرن الثامن عشر:

شكلت منطقة بلاد الشام عبر العصور التاريخية المختلفة محل جذب واهتمام ومحط أنظار مختلف القوى الكبرى التي سيطرت على هذه المنطقة الحيوية عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ، فأرادت تلك القوى السيطرة على هذه المنطقة لما تتمتع به من مزايا إستراتيجية واقتصادية وأهمية دينية وحضارية ، فبحكم موقعها الاستراتيجي الهام في قلب العالم القديم منحت أهمية كبيرة خاصة مع نهايات العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة تلك المرحلة التي عرفت ازدهار تجارة

التوابل وغيرها من منتجات الشرق التي ازداد الطلب عليها في أوروبا ، فكانت بلاد الشام الممر الأهم الذي يربط أوروبا الغربية بالشرق الأقصى عبر موانئها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا للوصول إلى الهند [1] .

كان التجار الإيطاليون السباقين إلى القيام بلعب دور الوسيط في التجارة ما بين السواحل الشامية وأوروبا الغربية مع بدايات القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ، وتعمق ذلك مع الحروب الصليبية [2] ، وبعد نهاية تلك الحروب حافظت المدن الإيطالية على علاقتها التجارية مع السواحل الشامية [3] ، ونجح أحد الأمراء الإيطاليون من مدينة البندقية تحديداً في توقيع اتفاق مع الملك الظاهر الأيوبي عام 604هـ/1208م ، كانت أحد بنوده السماح للتجار البنادقة في الاستقرار والإقامة في مدينة حلب والتعهد بحمايتهم وتخصيص خان وحماماً وكنيسة لهم في مدينة حلب ، وتعززت تلك العلاقة التجارية في أيام المماليك [4] .

حاول العثمانيون بعد سيطرتهم على بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية في بدايات القرن السادس عشر إبعاد البرتغاليون عن سواحل الجزيرة العربية ، والقضاء على احتكارهم لتجارة الشرق الأقصى بعد اكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح ومحاولة إعادة الطرق التجارية ما بين الشرق والغرب عبر سواحل بلاد الشام ومصر من خلال عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الأوروبية (فرنسا وانكلترا والبندقية وهولندا) وإعطائها امتيازات تجارية مهمة منها حق التجارة والإقامة في الموانئ العثمانية وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة والصادرة وحق وجود قناصل لها يتمتعون بالسلطة على مواطنيهم داخل السلطنة العثمانية ، لذلك أرسلت الدول الأوروبية التي وقعت تلك الاتفاقيات مع الدولة العثمانية البعض من رعاياها إلى المدن العثمانية للعمل بالنشاط التجاري [5] .

كانت فرنسا من أوائل الدول الأوروبية التي تمكنت من الحصول على امتيازات تجارية في السلطنة العثمانية عندما عقد الملك الفرنسي فرانسوا الأول مع السلطان العثماني سليمان القانوني معاهدة عام 942هـ /1534م ، حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات تجارية واسعة في السلطنة العثمانية ، فكفلت هذه المعاهدة للتجار والرعايا الفرنسيين في السلطنة العثمانية الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم وتجارتهم أثناء وجودهم في السلطنة العثمانية ومنحتهم حرية التجارة والتنقل براً وبحراً دون أن يمسهم سوء ، كافلة عدم التعرض لهم من قبل السلطات العثمانية وتنظيم إقامتهم في خانات خاصة بهم ، وعدم المساس بكنائسهم وعدم فرض ضرائب عقارية عليها ، ومنع الأسطول العثماني من عرقلة نشاط السفن الفرنسية التي تنشط في الموانئ العثمانية [6] .

ازدادت أهمية حلب من الناحية التجارية بعد سيطرة العثمانيين على معظم البلاد العربية ، بحكم موقعها الاستراتيجي في قلب السلطنة العثمانية ، وساعد الاستقرار السياسي الذي عاشته هذه المدينة في معظم فترات الحكم

([1]) الحكيم ، دعد ، التجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية (فرمان) ، مجلة الحوليات الأثرية السورية ، إصدار مديرية الآثار العامة ، دمشق ، المجلد الثالث والأربعون ، 1999م، ص 155 .

([2]) جبران ، نعمان ، التجارة وغرفة التجارة في حلب ، مجلة الحوليات الأثرية السورية ، إصدار مديرية الآثار العامة ، دمشق ، المجلد الثالث والأربعون ، 1999 ، ص 163 .

([3]) الصباغ ، ليلى ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، 1982 ، ص 83 .

([4]) حجار ، عبد الله ، إضاءات حلبية تاريخ ومعالم وتراث ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2006 ، ص 89 .

([5]) الحكيم ، التجارة وغرفة التجارة في حلب ، ص 156 .

([6]) المحامي ، فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ترجمة إحسان حقي ، دار النفائس ، بيروت ، 1998، ص 224، 229 .

العثماني على ازدياد الحركة التجارية فيها ، فقامت الكثير من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بفتح قنصليات لها في مدينة حلب لرعاية مصالحها التجارية في هذه المدينة الهامة [7] ، فتأسست أول قنصلية فرنسية في حلب في خان الجمرك في عام 970هـ/1562م ، وكان أول ممثل للملك الفرنسي في حلب (Geanr Renier) ، وكانت فرنسا تولي حلب أهمية كبيرة وتعتبرها المدينة التجارية الأولى في بلاد الشام وأرفع مكانة من مدينة دمشق [8] .

ثانياً ـ أهمية ولاية حلب في التجارة الدولية ، والأسباب التي دفعت التجار الفرنسيين للاستقرار في ولاية حلب :

تميزت ولاية حلب بموقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب الدولة العثمانية ، فكانت محطة مواصلات برية هامة جداً للمسافرين والتجار ، فهي تقع في منتصف المسافة تقريباً على الطريق البري الحيوي الهام جداً للسلطنة العثمانية الذي يصل بين العاصمة العثمانية استانبول والقاهرة [9] ، وفي منتصف الطريق التجاري الذي يصل ما بين استانبول وبغداد ، كما أنها محطة هامة لقوافل التجار والحجاج على الطريق الواصل ما بين العاصمة العثمانية والأماكن المقدسة في الحجاز [10] ، يضاف إلى ذلك الدور الهام والمفصلي الذي شغلته حلب في التجارة الدولية ونقل البضائع والسلع ما بين الشرق (الهند وبلاد فارس) والغرب (أوروبا) ، فحتى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول أفريقيا للوصول إلى الهند كان الطريق البري الذي يربط أوروبا بالهند عبر الموانئ الساحلية في بلاد الشام والذي يتخلله بعض المراحل البرية بين تلك الموانئ والخليج العربي الطريق المفضل لنقل البضائع والأشخاص ، فكان يتم تفريغ البضائع القادمة من الهند بحراً عبر المحيط الهندي والخليج العربي في ميناء البصرة ، ثم تنقل براً على ظهور الجمال عبر العراق وبلاد الشام لتفرغ في الموانئ الشامية ، ثم تنقل بحراً إلى الأسواق الأوروبية [11] ، فكانت حلب المدينة الرئيسية على ذلك الطريق ، فهي محطة الانطلاق ومحطة استقبال القوافل والجمال العابرة للصحراء مرتين في السنة [12] .

كانت البضائع القادمة من البصرة تفرغ وتخزن في حلب قبل أن يتم تحميلها على ظهور البغال والحمير التي كانت تجتاز المناطق الجبلية الوعرة ما بين حلب وميناء اسكندرون حيث يتم شحن مختلف البضائع الشرقية بواسطة السفن إلى الأسواق الأوروبية [13] ، وقد لعبت الظروف الدولية وتفشي ظاهرة القرصنة في القرن السادس عشر في ازدياد أهمية ودور الطرق البرية على حساب تراجع دور الطرق البحرية ، فأصبح التجار الأوروبيون يفضلون شحن

([7]) سورمايان ، أردافازد ، تاريخ حلب ، ترجمة الكسندر كشيشيان ، جزءان ، الطبعة الأولى ، دار النهج للدراسات والتوزيع ، حلب ، 2006 ، الجزء الثاني ، ص . ص 374 . 375 .

[8] المرجع السابق ، ص 375 .

[9] غاوبه ، أويغن فيرت وهاينز ، حلب دراسة تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد المراكز التجارية في الشرق الأدنى ، تعريب صخر علي ، جزءان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2007، الجزء الأول ، ص 27.

[10] الغزي ، كامل الحلبي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ثلاثة أجزاء ، طبع في المطبعة المارونية ، حلب ، الجزء الأول ، ص 145 .

[11] الرفاعي ، فيصل محمود ، حلب بين الهندسة والتاريخ ، منشورات جامعة حلب ، معهد التراث العلمي العربي ، حلب ، 1996 ، ص 61 .

[12] الحكيم ، التجارة وغرفة التجارة في حلب ، ص 163 .

[13] جبران ، التجارة وغرفة التجارة في حلب ، ص 163 .

بضائعهم ونقلها من الهند إلى أوروبا عبر الطرق البرية من الهند إلى سواحل المتوسط عبر مدينة حلب [14] ، ومما زاد في أهمية مدينة حلب وجعلها مركزاً لتخزين البضائع وشحنها من الهند ازدياد أهمية الحرير ودوره في الاقتصاد الأوروبي في تلك المرحلة ، لذلك يمكن القول أن مدينة حلب أضحت في تلك المرحلة مركزاً هاماً وسوقاً تجارياً كبيراً للقوافل التجارية المؤلفة من 2000 إلى 3000 جمل قادمة من الهند والصين وبلاد فارس وبلاد الرافدين ، فيتم فيها بيع تلك البضائع وتوزيعها على الأسواق قي أوروبا وآسيا الصغرى وأرمينيا ودمشق ومصر ، وبسبب ما كانت تحتويه أسواق مدينة حلب من بضائع ومنتجات شرقية خاصة الهندية منها فقد لقبت بالهند الصغرى [15] .

لقد تعددت الأسباب والدوافع التي شجعت التجار الفرنسيين للاستقرار في بلاد الشام عامة ، وفي حلب خاصة منذ توقيع معاهدة 942هـ/1534م بين السلطان سليمان القانوني والإمبراطور فرانسوا الأول التي منحت التجار الفرنسيين امتيازات واسعة للقيام بالنشاط التجاري في الأراضي العثمانية ، وقد ساهم ضعف السلطنة العثمانية وتراجع قوتها في القرون اللاحقة مع بروز سلطات محلية تتمتع بنوع من الاستقلالية في السياسة الخارجية والتعامل مع الدول الأوروبية في فتح المجال أمام التجار الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة في السيطرة على الكثير من النشاط التجاري في ولاية حلب خاصة مع ازدياد وتعمق الامتيازات التي حصلوا عليها في السلطنة العثمانية [16] .

ثالثاً . الهيئات الفرنسية المسؤولة عن الرعايا والتجار الفرنسيين في ولاية حلب في القرن الثامن عشر :

تولت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا الإشراف المباشر على رعاياها المقيمين في السلطنة العثمانية بواسطة السفراء والقناصل والممثلين لها في العاصمة العثمانية وغيرها من المدن العثمانية الأخرى التي كان يقيم بها الرعايا الفرنسيون ، وذلك لحمايتهم وصون ممتلكاتهم وأموالهم وتجارتهم ، وكذلك لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الإمبراطورية الفرنسية والسلطنة العثمانية ، فموجب تلك المعاهدات كان يحق لفرنسا إرسال سفراء ممثلين لها يقيمون في العاصمة العثمانية ويرعون مصالحها في السلطنة العثمانية ، كما نصت تلك المعاهدات على السماح لفرنسا بإنشاء قنصليات لها في بعض المدن العثمانية ذات الأهمية التجارية وفي الموانئ العثمانية لتقوم بالإشراف المباشر على الرعايا الفرنسيين المقيمين في تلك المدن والموانئ وحمايتهم وضمان حقوقهم ومساعدتهم في تنشيط الحركة التجارية ما بين فرنسا والسلطنة العثمانية [17] .

أطلقت فرنسا على رعاياها المقيمين في السلطنة العثمانية أمة ، وكانت تتولى مدينة مرسيليا مسؤولية رعاية وحماية التجار المقيمين في المدن التجارية العثمانية من خلال ممثلين خاصين مهمتهم إدارة أعمال التجارة ، وكان يطلق عليهم اسم نواب التجارة ، وكان هؤلاء يديرون ويشرفون على النشاط التجاري الفرنسي في السلطنة العثمانية ويقدمون تقارير دورية عن هذا النشاط إلى مجلس بلدية مرسيليا ، ولكن بعد ازدياد المنافسة التجارية بين فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الناشطة تجارياً في السلطنة العثمانية تقرر إنشاء مكتب خاص مؤلف من عدد من التجار الفرنسيين ذوي الخبرة التجارية الكبيرة أطلق عليه اسم المكتب الخاص لإدارة الأعمال التجارية وتسيرها ، وكان هذا

---

[14] ماركوس ، أبراهام ، الشرق الأوسط الحديث عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر ، ترجمة أيمن سيد درويش هيثم حمام ، ص 38 .

[15] بوخه ، أدولف ، حلب وعلاقتها مع أوروبا ، مجلة عاديات حلب ، تصدر عن جامعة حلب وجمعية العاديات ، الكتاب الثاني ، حلب ، 1976، ص 165 .

[16] لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، بيروت ، 1985، ص .ص 374.375.

[17] سورمايان ، تاريخ حلب ، ص .ص 374 .375 .

المكتب المسؤول الرئيسي عن تنظيم ورعاية النشاط التجاري الفرنسي في السلطنة العثمانية بشكل عام وفي بلاد الشام بشكل خاص [18] .

ارتبط القناصل الفرنسيين الذين تم تعينهم في مدينة حلب بالسفراء والممثلين الفرنسيين في العاصمة العثمانية ، وكانت مهمتهم تتركز بشكل كبير على حماية ورعاية مصالح الرعايا الفرنسيين في مدينة حلب ، ولكن مع تراجع قوة السلطنة العثمانية وضعف نفوذها خارجياً وداخلياً تجاوز هؤلاء القناصل مهامهم وصلاحياتهم المكلفون بها وفق بنود المعاهدات الموقعة بين الإمبراطورية الفرنسية والسلطنة العثمانية ، وأخذوا يتدخلون في الشؤون السياسية في الولاية ويمارسون ضغوطاً كبيرة على الحكام والولاة العثمانيين لتحقيق مصالح رعيتهم على حساب المصالح العثمانية ورعاياها الذين هم أصحاب وأهل البلاد الحقيقيون [19] .

كان القنصل الفرنسي المقيم في مدينة حلب الحاكم الأعلى للرعايا الفرنسيين في ولاية حلب ، فهو ممثل السلطة السياسية الفرنسية ، وهو القاضي الذي يحل الخلافات التي تنشب بين الرعايا الفرنسيين في الولاية ، وهو المحامي الذي يتولى الدفاع عن الرعايا الفرنسيين أمام السلطات العثمانية عند تعرض أحد الرعايا الفرنسيين لأي مشكلة وخلاف مع السلطات الفرنسية ، أو أحد السكان المحليين ، كما كان من مهام القنصل الفرنسي إلزام رعاياه بالتقيد بالقوانين وشروط المعاهدات الموقعة مع السلطات العثمانية فيما يتعلق بالتجارة والشحن والتفريغ ، وكان بإمكانه في حال قال أحد الرعايا الفرنسيين بالإخلال بالقوانين وبنود المعاهدات الموقعة مع السلطات العثمانية أن يفرض عليه غرامة مالية ، وأن يفرض عليه الإقامة الجبرية في بيته ، كما كان هذا القنصل مسؤولاً عن أموال الرعايا الفرنسيين الذي يتوفوا في الولاية ، فهو المسؤول الأول عن شؤون الوصاية على تلك الأموال ريثما يتم توزيعها بين الورثة حسب وصية المتوفى [20] .

رابعاً . النشاط التجاري الفرنسي في ولاية حلب في القرن الثامن عشر :

لعب التجار الأوروبيون وخاصة الفرنسيون منهم ، الذين استقروا في المدن التجارية في بلاد الشام دوراً كبيرا في النشاط التجاري في المنطقة من خلال قيامهم بدور الوسيط التجاري ما بين الشرق والغرب [21] ، فمن خلال هذه العملية التجارية التبادلية ساهم التجار الفرنسيون بالإضافة إلى أقرانهم من الأوروبيين والتجار المحليين في نقل البضائع ما بين الشرق والغرب . فكانت أسواق مدينة حلب وغيرها من المراكز التجارية الكبرى في السلطنة المكان الذي يتم فيه ذلك النشاط التجاري الكبير ما بين الشرق والغرب الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من التجار الأوروبيين للإقامة في تلك المدينة وخاصة الفرنسيون منهم [22] .

لقد كانت فرنسا من الدول الأوروبية السباقة للنشاط التجاري في السلطنة العثمانية ، فسعت للحصول على اتفاق تجاري يتيح لتجارها حرية التجارة والتحرك والتنقل داخل حدود السلطنة العثمانية ، وكان لها ذلك عندما نجح الملك

---

[18] الصباغ ، ليلي ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر ، جزءان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1989 ، الجزء الأول ، ص 153 .

[19] قسطون ، وديع ، الإفرنج في مدينة حلب ، مطبعة الضاد ، حلب ، 1969 ، ص 56 .

[20] سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم 8 ، وثيقة رقم 72 ، ص 55 ، صورة 136 ، تاريخ 1182هـ/ 1768م .

[21] – Browne , W, G, Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798 ,p386.

[22] ماسترز ، وإدهم إلدم ودانيال غوفمان بروس ، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب أسطنبول أزمير ، تعريب زلى ذبيان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ص 150 .

الفرنسي فرانسوا الأول في توقيع معاهدة في العام 924هـ/1535م ، مع السلطان العثماني سليمان القانوني ، فأتاحت بنود تلك المعاهدة للفرنسيين الإقامة والاستقرار في السلطنة العثمانية للأغراض التجارية [23] . وقد أدرك الفرنسيون أهمية بلاد الشام من الناحية التجارية بحكم موقعها الاستراتيجي ، فكانت هذه المنطقة من أوائل المناطق التي جذبت التجار الفرنسيين للنشاط التجاري في السلطنة العثمانية [24] .

ازداد النشاط التجاري للتجار الفرنسيين في مدينة حلب في بدايات القرن السابع عشر ، وتذكر بعض المصادر أنه كان يقيم في مدينة حلب في العام 1014هـ/1605م خمسة عائلات فرنسية تعمل في التجارة ما بين حلب ومرسيليا ، هذا فضلاً عن التجار الذين كانوا في حالة تنقل وسفر بين حلب وفرنسا وكانوا يستخدمون عشرين سفينة سنوياً في تلك التجارة ، ووصل حجم التجارة السنوي إلى 800000 دوكة [25] . وقد ازداد عدد التجار الفرنسيين في حلب في منتصف القرن السابع عشر بسبب ازدياد النشاط التجاري ، خاصة بعد افتتاح القنصلية الفرنسية في حلب ، التي كان الهدف منها الإشراف على النشاط التجاري للرعايا الفرنسيين في المدينة ، وحمايتهم وصون ممتلكاتهم [26] .

وعلى الرغم من التراجع النسبي لحجم التجارة الفرنسية في مدينة حلب في مطلع القرن الثامن عشر لكنها ما لبثت أن استعادت عافيتها ، عندما تمكن الملك الفرنسي لويس الخامس عشر عبر سفيره في استانبول من توقيع معاهدة جديدة مع السلطنة العثمانية في العام 1153هـ/1740م ، التي حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات تجارية كبيرة في السلطنة العثمانية ، من خلال منح الحرية التامة للتجار الفرنسيين الذين يتاجرون في السلطنة العثمانية في تحركاتهم وتنقلاتهم . وقد انعكست بنود تلك المعاهدة إيجابياً على حركة التجارة الفرنسية داخل السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فبلغت تجارة النسيج الكتاني في مدينة حلب ذروتها خلال تلك الفترة باستثناء فترات الحروب ، وما يدل على ذلك مراجعة قيمة صادرات ولاية حلب من الأقمشة ، وخاصة القطنية منها نحو مدينة مرسيليا التي تزايدت بصورة مطردة بدءاً من بداية القرن الثامن عشر ، لتبلغ ذروتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر [27] .

---

[23] إسماعيل ، إميل خوري وعادل ، السياسات الدولية في الشرق العربي من سنة 1789 إلى سنة 1958 ، جزءان ، دار السياسة للتاريخ والنشر ، بيروت ، 1959، الجزء الأول ، ص 15 .

[24] بدأ التجار الفرنسيون بالنشاط التجاري داخل الأراضي العثمانية ، وأسسوا قنصلية لهم في خان الجمرك في مدينة حلب في العام 969 هـ/1562م ، وذلك لرعاية مصالحهم التجارية فيها ، وقد أراد الفرنسيون احتكار التجارة في بلاد الشام بعد توقيعهم اتفاقية العام941هـ/ 1535م ، محاولين إبعاد التجار البنادقة عن النشاط التجاري في بلاد الشام ، لكن محاولتهم باءت بالفشل ، وتعرضوا إلى منافسة قوى جديدة متمثلة بالتجار الإنكليز والهولنديين الذين كانوا أقوى وأشد منافسة من التجار البنادقة . للتفصيل يرجى العودة إلى المحامي ، تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة ، ص . ص 241 – 249 .

[25] راسل ، الكسندر وباتريك ، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ترجمة خالد الجبيلي ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص . ص 222 – 223 .

[26] حجار ، عبد الله ، قنصلية (دار بوخه) بحلب ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الثالث والأربعون ، دمشق ، 1999م ، ص 189 .

[27] قدرت تلك التجارة في بدايات القرن بين العامين (1112–1114هـ/1700 – 1702م) بحوالي 85000 ليرة ، وبـ 1326000 ليرة بين سنتي (1164–1168هـ/1750– 1754م) ، وبـ 1696000 ليرة بين العامين (1200–1204هـ/1785 – 1789م) ، وكانت تمثل حينئذ 48,25% من صادرات ولاية حلب بشكل عام و67% من صادرات النسيج من منطقة المشرق كله ، مما يدل على تضخم حجم تجارة النسيج بين حلب ومرسيليا الفرنسية التي تضاعفت ست مرات بين العامين (1112– 1204هـ/1700 – 1789م) . للتفصيل

بلغ عدد البيوت التجارية الفرنسية في حلب في العام 1167هـ/1753م تسعة بيوت ، طبقاً لما ذكره الطبيب الإنكليزي راسل ، لكن هذا العدد انخفض في السنوات اللاحقة ، ليبلغ في العام 1186هـ/1772م ، ستة أو سبعة بيوت [28] ، وقد تمتع القنصل الفرنسي المقيم في حلب ببعض الامتيازات عن بقية القناصل الأوروبيين الآخرين ، فكان له الأسبقية في جميع اللقاءات العامة بسبب أسبقيته في تأسيس البيوت التجارية في مدينة حلب ، وكان يساعده في عمله مستشار وجاويش ، إضافة إلى عدد من الجنود الإنكشاريين ، فضلاً عن طبيبين فرنسيين وبعض التراجمة [29] .

تؤكد سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب على ازدهار النشاط التجاري الفرنسي فيها في القرن الثامن عشر ، وتوجد العديد من الوثائق التي تتحدث عن التجار الفرنسيين ونشاطهم التجاري في ولاية حلب في تلك المرحلة ، كالتاجر الفرنسي (بدراك) الذي كان له دين في ذمة أحد التجار المحليين قدره (488) قرشاً [30] . ولم يقتصر النشاط الفرنسي على المعاملات التجارية التي كان يقوم بها التجار الفرنسيين ، بل وُجدت شركات فرنسية ناشطة في ولاية حلب كشركة (أولاق – داليان) [31] .

استمرت التجارة الفرنسية مع حلب بالتقدم والتوسع إلى أن تعرضت لنكسة كبيرة في أعقاب الحملة الفرنسية على مصر في عام 1213هـ / 1798م ، فقد توترت العلاقات بين فرنسا والسلطنة العثمانية ، التي أخذت بمطاردة التجار الفرنسيين العاملين في السلطنة ، ومصادرة أموالهم ، ومنعهم من القيام بأي نشاط تجاري [32] . ولم تكتف بذلك ، بل قامت بسجن البعض منهم في سجن قلعة حلب لمحاولتهم تهريب أموالهم ، بمساعدة بعض التراجمة المحليين العاملين في القنصلية الفرنسية مثل (حنا أندريا ويوسف غزال) ، واللذين تم اعتقالهما أيضاً [33] .

لقد عانى التجار الفرنسيون الناشطون في ولاية حلب الكثير من الصعوبات في أعقاب حملة نابليون على مصر ، فتوقف نشاطهم التجاري وزج الكثير منهم في السجون ، خاصة الذين كان عليهم ديون لصالح الخزينة العثمانية ، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن تعهدوا بسداد ما بذمتهم من ديون لصالح الخزينة العثمانية بكفالة القنصل الإنكليزي في حلب ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب (مير محمد) . نحيطكم علماً أنه تمت موافقتنا على الطلب الذي تقدم به ثلاث أفراد من المواطنين الفرنسيين بحلب ، والذين هم رهن الاعتقال في سجن قلعة حلب ، لعدم قيامهم بإيفاء ما عليهم من ذمم إلى خزينة الدولة ، والتي بلغت (100000) قرشاً ، وموافقتنا هذه تقضي بإخلاء سبيلهم عند دفع ما عليهم من ديون للدولة ، وذلك بمعرفة وتعهد قنصل إنكلترا بحلب " [34] . لكن ما لبثت الأمور أن عادت لطبيعتها بعد انسحاب الفرنسيين من مصر ، وسُمح للتجار الفرنسيين من أتباع القنصلية الفرنسية في حلب بالعودة إلى ممارسة نشاطهم التجاري استجابة لطلب القنصل الفرنسي في حلب [35] .

يرجى العودة إلى ريمون ، اندره ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، ترجمة ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة السورية ،دمشق ، 2007 ، ص 307 .

[28] راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص 222 .

[29] المصدر السابق ، ص 223 .

[30] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 12 ، وثيقة رقم 16 ، ص 14 ، صورة 13 ، تاريخ 1188هـ – 1774م .

[31] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 25 ، وثيقة رقم 113 ، ص 59 ، صورة 83 ، تاريخ 1210هـ – 1795م .

[32] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 27 ، وثيقة رقم 30 ، ص 18 ، صورة 17 ، تاريخ 1213هـ – 1798م .

[33] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 28 ، وثيقة رقم 4 ، ص 2 ، صورة 4 ، تاريخ 1214هـ – 1799م .

[34] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 28 ، وثيقة رقم 164 ، ص.ص82–83، صورة113، تاريخ1215هـ–1800م.

[35] ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص 199 .

خامساً . العلاقة ما بين التجار الفرنسيين والتجار المحليين :

شهد القرن الثامن عشر نوعاً من العلاقات التجارية بين التجار الفرنسيين الناشطين في مدينة حلب ، والتجار المحليين الذين تم استخدامهم من قبل التجار الفرنسيين ، كوكلاء ووسطاء لهم في نشاطاتهم التجارية داخل الولاية ، أو كمترجمين كانوا يساعدونهم في أنشطتهم التجارية ، واستفاد هؤلاء الوسطاء والوكلاء والمترجمين المحليين في تحسين أوضاعهم وظروفهم المادية عن طريق حصولهم على البراءات السلطانية من السلطات العثمانية من خلال القناصل والسفراء الأوروبيين ، لأن تلك البراءات أعفت حامليها من دفع بعض الرسوم والضرائب والغرامات التي كانت تفرض على السكان المحليين [36] .

كان معظم العاملين مع التجار الفرنسيين من السكان المحليين من المسيحيين ، أو من اليهود ، وقد استطاع التجار المحليون مع مرور الوقت أن يؤسسوا طبقة من التجار المحليين ، الذين استفادوا من الخبرات الكبيرة التي اكتسبوها بسبب عملهم المتواصل مع التجار الأوروبيين ، واستطاعوا أن يلعبوا دوراً مهماً في النشاط التجاري في الولاية في القرن الثامن عشر . وقد كان معظم هؤلاء التجار المحليين ، كما ذُكر سابقاً ، من المسيحيين ، وخاصة من الروم الكاثوليك والعرب الكاثوليك والأرمن ، إضافة إلى اليهود [37] .

كان التجار الأرمن على رأس التجار المحليين الذين انخرطوا في النشاط التجاري في مدينة حلب ، ولعبوا دور الوسطاء والوكلاء للتجار الأوروبيين ، الذين بدؤوا بالاستقرار فيها في أعقاب توقيع الاتفاقيات التجارية بين دولهم والسلطنة العثمانية ، ولاسيما التجار الفرنسيين الذين استعانوا بالتجار الأرمن أصحاب الخبرة الكبيرة في تجارة الحرير والأقمشة القطنية ، فقد كان للتجار الأرمن دور مهم في تجارة الحرير الإيراني منذ القرن السادس عشر ، فقاموا باحتكار هذه التجارة مع شمال بلاد ما بين النهرين وإيران ، وأسهموا في دعم التجار الأرمن القاطنين في مدينة حلب الذين استمروا حتى نهايات القرن الثامن عشر ، بالسيطرة على تجارة القماش المطبوع بالأحمر (شفركاني) المصنوع في ديار بكر ، والمستقدم إلى حلب [38] .

كما أدى السريان الكاثوليك دوراً مماثلاً في الوساطة التجارية ، كالدور الذي أداه الأرمن ، وحسب ما ذكر الرحالة فولني الذي زار مدينة حلب في العام 1200هـ / 1785م ، أن السريان كانوا يمارسون التجارة ، مستفيدين من الحماية التي حصلوا عليها من قبل القناصل الأوروبيين ، والتي أكسبتهم تفوقاً كبيراً في الميادين التجارية ، بسبب استخدامهم من قبل القناصل والتجار الأوروبيين ، للعمل معهم كوسطاء ووكلاء ومترجمين [39] . كذلك ساهمت بقية الطوائف المسيحية الأخرى من العرب الكاثوليك والروم في النشاط التجاري القائم في مدينة حلب ، فكانوا على اتصال وثيق بالتجار والأعيان المسلمين والتجار الأوروبيين وخاصة الفرنسيين منهم الذين استخدموهم كوسطاء ووكلاء لهم [40] . وشارك اليهود المسيحيين في العمل مع التجار الأوروبيين ، وبدؤوا العمل معهم ، كوسطاء ووكلاء ومترجمين ودائنين

---

[36] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم28، وثيقة رقم 182، ص.ص105–106، صورة136، تاريخ1215هـ–1800م.

[37] ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص 153 .

[38] ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص 404 .

[39] المرجع السابق ، ص 404 .

[40] مانتران ، روبير ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، جزءان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، القاهرة ، 1993 ، الجزء الأول ، ص . ص 386 – 387 .

وصيارفة [41] . كما شاركت بعض الأسر المسلمة في ذلك النشاط التجاري في الولاية ، فبرزت بعض العائلات المسلمة التي استفادت من موقع مدينة حلب ، كمركز هام من مراكز التجارة الدولية ، فاندمجت في النشاط التجاري ، وكان من أبرز تلك العائلات الجابري والكواكبي والمدرس وقدسي وطه [42] .

لم يقتصر النشاط التجاري للتجار المحليين في ولاية حلب ، على العمل كوكلاء ووسطاء ومترجمين ومساعدين للتجار الأوروبيين في أنشطتهم التجارية ، بل تطور نشاطهم ليصل إلى مرحلة المشاركة الفعلية في ذلك النشاط والعمل ، كشركاء حقيقيين لهؤلاء التجار الأوروبيين [43] ، كما تذكر إحدى الوثائق عن قيام كل من السيد ديمتري ابن أنسطاس ، الوكيل والمترجم في القنصلية الفرنسية في حلب ، والتاجر المحلي السيد نعمة ابن خوري ، بالتشارك في تجارة الأقمشة وبيعها في مدينة حلب [44] .

وقد أدت هذه الشركات بين التجار الفرنسيين والتجار المحليين إلى إثارة بعض الخلافات ، مما اضطر الطرفين للذهاب إلى المحاكم الشرعية للتقاضي ، وحل تلك الخلافات وكان ينوب وكيل التاجر الأوروبي في حضور المحاكمة ، وكان يلجأ التجار الفرنسيون في حالة تعرضهم لبعض المشاكل ، أو حدوث بعض الخلافات بينهم وبين التجار المحليين إلى القنصل العام التابعين له في مدينة حلب ، والذي كان يتدخل لحل المشاكل التي يتعرض لها رعاياه ، وفي حال عدم استجابة المسؤولون العثمانيون في الولاية كان يقوم القنصل برفع الشكوى إلى سفير دولته في العاصمة العثمانية ، والذي يتدخل لدى السلطات العليا العثمانية لحل تلك المشاكل ، فتقوم تلك السلطات بإصدار أوامرها إلى مسؤوليها في ولاية حلب لحل تلك المشاكل والخلافات .

سادساً . الصادرات والواردات الفرنسية :

تنوعت صادرات ولاية حلب من البضائع والسلع ، بسبب تنوع وتعدد منتجاتها من السلع الزراعية والمواد الأولية والبضائع المصنعة في الولاية . هذا فضلاً عن البضائع التي كانت ترد إلى أسواق مدينة حلب ، باعتبارها أحد أهم مراكز التجارة الدولية في المنطقة ، فكانت تلك الصادرات ، إما سلع زراعية كالفستق ، أو مواد أولية لازمة لبعض الصناعات الأوروبية ، كالقطن والتبغ ، أو بعض المنتجات الصناعية التي يتم تصنيعها في ولاية حلب ، ويتم تصديرها كالصابون [45] .

يعدّ الفسق الحلبي أحد أهم الحاصلات الزراعية التي تم تصديرها من الولاية ، بخاصة إلى أوروبا ، لأن مدينة حلب والمناطق المجاورة لها تعتبر الموطن الأصلي لزراعته ، لذلك نُسب الفستق إلى مدينة حلب وعُرف بالفستق الحلبي ، فكان يُصدر كميات كبيرة منه إلى أوروبا [46] . كما كان القطن من المحاصيل الرئيسية التي كان يجري تصديرها من ولاية حلب ، وخاصة إلى مصر [47] ، وإلى أوروبا بواسطة التجار الأوروبيين ، وعلى رأسهم الفرنسيين

---

[41] حريتاني ، محمود ، تاريخ اليهود في حلب ، الطبعة الأولى ، دار شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2008 ، ص 72 .

[42] ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص . ص 175 – 158 .

[43] Marcus , Abraham , People and Property in Eighteenth-Century Aleppo , Columbia University , 1987 , p .p 143 -160 .

[44] سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم 78 ، وثيقة رقم 410 ، ص 461 ، صورة 77 ، تاريخ 1164هـ – 1750م .

[45] راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص 68 –69 .

[46] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 16 ، وثيقة رقم 82 ، ص 57 ، صورة 41 ، تاريخ 1195هـ– 1780م .

[47] حنفي ، سحر علي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2000 ، ص 191 .

الناشطين في مدينة حلب الذين كانوا يصدرون كميات كبيرة من القطن إلى بلدانهم ، كما كان التبغ والدخان والتنباك من المحاصيل الزراعية التي تم تصديرها إلى أوروبا [48] ، وإلى بقية الولايات العثمانية الأخرى حيث اعتبر الدخان المنتج في بعض المناطق من ولاية حلب من الأنواع الجيدة التي لاقت رواجاً كبيراً [49] .

هذا ويعتبر الصابون من أهم المواد المصنعة في ولاية حلب التي جرى تصديرها إلى أوروبا [50] ، فعلى الرغم من كون هذه الصناعة من الصناعات التقليدية ، التي اكتسبت سوقاً واسعاً في المناطق التي ترتبط اقتصادياً بحلب ، وفي الولايات الأخرى من الإمبراطورية [51] ، فقد انتشرت المصابن الصغيرة في القرنيين السادس عشر والسابع عشر ، إلا أن الأمر اختلف في القرن الثامن عشر ، فحلت المعامل الكبيرة ذات القدرة الإنتاجية العالية محل تلك الورش الصغيرة، وبالتالي ازداد الإنتاج ، وكان من أشهر تلك المعامل والمصابن مصبنة الزنابيلي ومصبنة الجبيلي [52] .

كانت الصناعات النسيجية والحريرية من الأقمشة أهم السلع التي تم تصديرها من ولاية حلب إلى أوروبا وغيرها من أسواق السلطنة العثمانية [53] ، فقد أضحت حلب في القرن الثامن عشر من أضخم المراكز التجارية الحرفية التي تختص في مجال إنتاج الأقمشة ، التي كان يصدر كميات كبيرة منها إلى الخارج [54] . وخلال القرن الثامن عشر كانت صادرات حلب من الأقمشة ، ولاسيما القطنية منها نحو مرسيليا في ازدياد مطرد ، فقدرت تلك التجارة في بدايات القرن الثامن عشر بين العامين (1112-1114هـ/1700 - 1702م) ، بحوالي 85000 ليرة ، وبـ 1326000 ليرة بين العامين (1164- 1168هـ/1750 - 1754م) ، وبـ 1696000 ليرة بين العامين (1200-1204هـ/1785 - 1789م) ، وكانت تمثل حينئذ 48,25% من صادرات ولاية حلب بشكل عام و67% من صادرات النسيج من منطقة المشرق كله ، مما يدل على ازدياد حجم تجارة النسيج بين حلب ومرسيليا الفرنسية ، والتي تضاعفت ست مرات بين العامين (1112- 1204هـ/1700 - 1789م) . إضافة إلى تلك البضائع والسلع التي كانت تنتج في ولاية حلب ، كان التجار الأوروبيون الناشطون في حلب يصدرون إلى أوروبا بعض السلع التي كانت تُجلب إلى أسواق مدينة حلب من مناطق عدة ، لكونها من المراكز التجارية الهامة في المنطقة ، وكان الحرير والصوف والبهارات والتوابل على رأس تلك السلع [55] .

أما البضائع التي كان يستوردها التجار الفرنسيون إلى ولاية حلب ، فهي متعددة ومتنوعة ، منها بعض المواد المصنعة من الأثاث المنزلي التي كان يجري استيرادها من أسواق ومرسيليا ، والورق والساعات والأدوات المنزلية والأسلحة

---

[48] سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم 21 ، وثيقة رقم 28 ، ص 19 ، صورة 29 ، تاريخ 1203هـ- 1788م .

[49] حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص 185 .

[50] الحسني، الأمير علي عبد العزيز ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون ، 1342هـ ، ص 176 .

[51] حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص 194 .

[52] حريتاني ، محمود ، حلب والسلطنة العثمانية 1516 – 1916م ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، 2006 ، ص 41 .

[53] حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص 189 .

[54] نسكايا ، إيرينا سمسليا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، نقله إلى العربية يوسف عطا الله راجعه وقدم له مسعود ضاهر ، دار الفارابي ، بيروت ، 1989، ص 169 .

[55] ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص 307 .

والمنتجات الكيماوية [56] ، وبعض القطع الفضية ، وبعض المنسوجات القطنية التي كان يجلبها التجار الفرنسيون إلى أسواق حلب [57] .

سابعاً . النقود التي استخدمها التجار الفرنسيون في نشاطهم التجاري في ولاية حلب في القرن الثامن عشر :

كانت حلب ولاية ضمن السلطنة العثمانية ، وكانت صدى كغيرها من الولايات العربية لما يحدث في السلطنة العثمانية ، لذلك لا يمكن فهم موضوع النقد في ولاية حلب في فترة البحث ، إلا من خلال المعطيات العثمانية بشكل عام ، فالنقود المستخدمة في السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر كانت في بدايات القرن تدعى الأقجة ، وكان يوجد إلى جانبها عملتان فضيتان ، تعرف الأولى باسم القرش والثانية باسم الأسدي ، لكونها تحمل صورة الأسد . ولكن مع مرور الوقت تضاءل استخدام العملة الثانية (الأسدي) ليصبح القرش العملة الأكثر تداولاً . وكانت السلطنة العثمانية قد واجهت في أواخر القرن السادس عشر أزمة مالية كبيرة حيث لم تستطع موارد السلطنة من المعادن تلبية الحاجات المتزايدة للنقد في السلطنة ، فتدفقت الفضة الرخيصة الثمن إلى البلدان الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من العالم الجديد (أمريكا) بواسطة المستعمرين الأسبان ، فارتبك النقد العثماني تبعاً لذلك وانهارت عملته الفضية المعروفة بالأقجة ، وارتفع سعر الذهب وقل وجوده وتداوله بين الناس بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة ، فحاولت السلطنة العثمانية مواجهة الأزمة عن طريق إصدار عملة جديدة عُرفت بالقرش في الربع الأخير من القرن السابع عشر [58] .

استطاع القرش أن يفرض نفسه كعملة رئيسية يتم تداولها بين الناس ، وازدادت أهميته وتداوله بين الناس في القرن الثامن عشر ، وأضحى العملة الرئيسية التي يتم تداولها ، ففي حلب أصبح القرش وحدة الحساب الرئيسية ، وكذلك وحدة التبادل النقدية بين الناس [59] . وقد حرصت السلطنة العثمانية على تنظيم أمورها المالية ، فكانت تمنع نقل العملة خارج حدود السلطنة ، مما أجبر التجار الأوربيون على استرجاع أرباحهم التي كانوا يجنوها من خلال تجارتهم ما بين الشرق والغرب على شكل بضائع يعود بها التجار إلى أوروبا . لذلك كان هؤلاء التجار في أحيان كثيرة يخفضون من مبيعاتهم مقابل ازدياد قيمة مشترياتهم لكي يتمكنوا من تحصيل أرباحهم ، وقد كان لهذه السياسية النقدية أثرها السلبي على الاقتصاد ، فعندما تراجع اهتمام التجار الإنكليز بالحصول على البضائع الشرقية تراجعت مستورداتهم من الأقمشة [60] .

غير أن السلطنة العثمانية كانت تشجع العمليات التجارية ، وتقدم بعض التسهيلات للتجار الأجانب في مجال النقد ، فعلى سبيل المثال عندما ظهرت القطع النقدية ذات المائة بارة التي سُكت من قبل التجار الأجانب ولاقت رواجاً كبيراً من قبل التجار والسكان المحليين وسهولة في التعامل وتحصيل الضرائب الأميرية ، فأصدرت السلطنة العثمانية أوامر بسك عدد كبير من هذه القطع النقدية وترويجها في جميع أنحاء السلطنة العثمانية [61] . كما أصدرت العديد من

---

[56] ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص 175 .

[57] حريتاني ، حلب وعلاقاتها الدولية ، ص 59 .

[58] رافق ، عبد الكريم ، المشرق العربي في العهد العثماني ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، 2002 - 2003 ، ص 88 .

[59] باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الأولى ، دار المدى الإسلامي ، بيروت ، 2005 ، ص 304 .

[60] ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص 180 .

[61] سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم 20 ، وثيقة رقم 3 ، ص 2 ، صورة 6 ، تاريخ 1203هـ – 1788م .

الأوامر السلطانية التي نصت على التقيد بأوزان العملة ومحاربة تزييفها ومعاقبة المتلاعبين بقيمتها [62] . كذلك أصدرت بعض الأوامر حددت بموجبها أسعار صرف النقد الرائج في القرن الثامن عشر مقابل العملات النقدية الذهبية والفضية والريالات بالعملة المتداولة [63] .

كان معظم التجار المحليين في حلب وغيرها من مدن السلطنة يفضلون التعامل بالعملة الفضية المستوردة ، والتي كانت معظمها أسبانية ومكسيكية على عملتهم المحلية ، ويقبلون بها مباشرة في التعاملات المالية مع التجار الأجانب [64] . الأمر الذي كان له نتائج سلبية على الاقتصاد العثماني فيما يتعلق بتزييف العملة . لكن الدول الأوروبية كانت حريصة ومتعاونة مع السلطات العثمانية حرصاً على اقتصادها أيضاً بأن منعت حمل النقد إلى السلطنة العثمانية ، فكتبت غرفة تجارة مرسيليا في نهايات القرن السابع عشر إلى القناصل الفرنسيين في المدن العثمانية، وخاصة الساحلية منها تحرم بيع النقود وتأمرهم بزيارة المراكب عند وصولها للتأكد من خلوها من هذه السلعة، لكن رغم عمليات التفتيش استمر تهريب بعض النقد المزيف إلى السلطنة الثمانية ، مما دعا المسؤولين العثمانيين إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية ، وبشكل خاص في حلب التي أصبح فيها جميع المال المتداول في التجارة يمر بأيدي الصرافين ووسطاء الصرف الذين كانوا ماهرين في معرفة النقد المزيف ، وأصبحت عمليات البيع في حلب تتم بواسطة أكياس مختومة بختم أولئك الوسطاء المسؤولين عن النقد الموجود تحت ختمهم ووزنه [65] .

خاتمة :

كان للتجار والرعايا الفرنسيون الذين أقاموا في ولاية حلب في القرن الثامن عشر دوراً كبيراً وأساسياً في الحركة التجارية داخل ولاية حلب ، فساهموا في انتقال الكثير من البضائع والسلع الشرقية المنتجة في ولاية حلب وغيرها من المناطق العثمانية ، فضلاً عن منتجات بلاد فارس والصين والهند والعراق والجزيرة العربية إلى أوروبا عبر مدينة حلب. كما ساهم التجار الفرنسيون في نقل مختلف المنتجات المصنعة في أوروبا إلى مناطق الشرق ، فلعبت مدينة حلب مع هؤلاء التجار الذين أقاموا فيها دور الوسيط بين الشرق والغرب من خلال نقل البضائع والسلع المنتجة والمصنعة في كل منطقة إلى منطقة أخرى ، وجنوا بفضل ذلك أرباح مالية طائلة . ومما ساعد الرعايا والتجار الفرنسيون على القيام بهذا النشاط التجاري الامتيازات الواسعة التي حصلوا عليها في السلطنة العثمانية بموجب المعاهدات الموقعة بين الدولتين من حرية التجارة في أراضي السلطنة وضمان أمنهم وحمايتهم .

[62] سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم 13 ، وثيقة رقم 97 ، ص.ص88-89 ، صورة 51 ، تاريخ1190هـ-1776م .

[63] سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم 28، وثيقة رقم172، ص.ص98 -99، صورة 129 ،تاريخ 1215هـ-1800م .

[64] ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص 180 .

[65] الصباغ ، الجاليات الأوروبية ، الجزء الأول ، ص . ص 388 – 389 .

Documents :

- Records of Sharia Courts in the Wilayat of Aleppo (78) .
- Records of royal orders Courts in the Wilayat of Aleppo (8-12-13-16-20-21-25-27-28).

References

- Alhakim, D, Commerce and the Chamber of Commerce in the Aleppo through sultans orders (Firman) , Syrian Arab Archaeological Journal , issued by the General Directorate of Antiquities and Museums in the Syrian Arab Republic ,Volume forty-third, Damascus, 1999 .
- Al-Hasani , A, The Economic History of Syria , Badaa Al-Funun Press , Damascus, 1342 AH.
- Al-Ghazi, k, The Gold River in the history of Aleppo, 3 parts , Printed in the Maronite press, Aleppo .
- Almuhami, F, History of the Ottoman Empire, Translated by Ihsan Haqqi, Dar Alnafayis , Beirut, 1998 .
- Al-Rifai, F, Aleppo between Engineering and History, Publications of the University of Aleppo, The Arab Heritage Institute of Aleppo, 1996.
- Alsabaagh,L, Modern and contemporary Arab history , Ibn Hayyan Press, Damascus, 1982.
- Alsabaagh,L, European Communities in the Levant in the Ottoman Era in the Sixteenth and Seventeenth Centuries , two parts, first edition, Alrisala Foundation, Beirut, 1989.
- Browne , W, G, Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798.
- Bukhah, A, Aleppo and its Relationship with Europe, Adiyat Aleppo Magazine , Issued by the University of Aleppo and the Association of Al-Adiyat , The second book, Aleppo, 1976.
- Ghawah, A, F, E, Aleppo a historical and geographical study on the urban structure, social structure and economic movement of one the commercial centers in the Near East , Arabization of Sakhr Ali, two parts, Publications of the Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Damascus, 2007 .
- Gibran,N , Commerce and the Chamber of Commerce in the Aleppo , Syrian Arab Archaeological Journal , issued by the General Directorate of Antiquities and Museums in the Syrian Arab Republic ,Volume forty-third, Damascus, 1999 .
- Hajar, A , Dar Boukha Consulate in Aleppo, Syrian Arab Archaeological Journal , issued by the General Directorate of Antiquities and Museums in the Syrian Arab Republic ,Volume forty-third, Damascus, 1999 .
- Hajar, A , Aleppo illuminations, history, landmarks and Science , Shueae for Pulishing and Science, Aleppo, 2006 .
- Hanafi, S, Trade Relations between Egypt and Greater Levant in the Eighteenth Century ,the Egyption General Book Authority ,2000.
- Haritani , M, History of the Jews in Aleppo , first edition, shuaa Publishing and Science , Aleppo, 2008.
- Haritani , M, Aleppo and the Ottoman Sultanate 1516-1916 , shuaa Publishing and Science , Aleppo, 2006.
- Ismail, A, international Politics in the Arab East from 1789 to 1958, two parts , Dar AL-Seyassah for History and Publishing , Beirut, 1959.

- Lutsky, Modern History of the Arab Countries , Translated by Afifa Bustani, Eighth Edition , Beirut, 1985.
- Mantran,R, History of the Ottoman Empire, Translated by Bashir Sibai, Dar Al Fikr , Cairo, 1993.
- Marcus , A , The Middle East on the Eve of Modernity Aleppo in Eighteenth-Century , Translated by Ayman Sayed Darwish Haitham Hamama .
- Marcus , A , People and Property in Eighteenth-Century Aleppo , Columbia University , 1987 .
- Masters , A, The Arab city between East and West Aleppo Istanbul Izmir Arabization Zli Theban , Obeikan Library , Riyadh .
- Neskaya , E, The Economic and social structures in the Arab Mashreq on the outskirts of the modern era, translated into Arabic by Youssef Atallah, reviewed by him , and presented to him by Masoud Daher , Dar Al-Farabi, Beirut, 1989.
- Pamuk , SH, The Financial History of the Ottoman Empire, translated by Abd al-Latif Hares ,the first edition , Dar Al-Mada Al-Islami, Beirut, 2005.
- Qastoun,W, Al-Franj in the city of Aleppo , Al-Daad Press, Aleppo, 1969.
- Rafiq, A,K, The Arab Mashreq in the Ottoman Era , Damascus University Publications, 2002-2003.
- Raymond, A, The Arab city of Aleppo in the Ottoman era from the sixteenth century to the Eighteenth Century translation of Malikat Abyad Publication of the Ministry of Culture in the Syrian Arab Republic , Damascus, 2007.
- Russell, A, The Natural History of Aleppo in the in Eighteenth Century , translated by Khaled Al-Jubaili, first edition , 1997,
- Surmayan, A, Aleppo history, Translated by Alexander Kechichian , two parts, first edition, Dar Al-Nahj for Studies and Distriution, Aleppo, 2006 .